

خلاصة المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة لسنة 2025

تبرز المذكرة حول النفقات المتعلقة بالتكاليف المشتركة المصاحبة لقانون المالية لسنة 2025، أهمية ميزانية التكاليف المشتركة بوصفها أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية، وكذا لتفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية.

I- ميزانية التسيير للتكاليف المشتركة: أداة لمساندة ودعم السياسات الاجتماعية

تتميز اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة بغلبة النفقات ذات الطابع الاجتماعي والتي تهم، أساسا، تغطية تكاليف المقاصة، بما في ذلك الإجراءات المواكبة والدعم المتعلقة بقطاع النقل الطرقي، بالإضافة إلى النفقات المرتبطة بأنظمة التقاعد التي يديرها الصندوق المغربي للتقاعد وكذا بالمساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية.

وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم هذا الفصل لسنة 2023، ما قدره 42.104,40 مليون درهم، وذلك باحتساب مبلغ 3.430 مليون درهم يمثل الاعتمادات الإضافية المفتوحة بموجب مرسوم والتي خصصت لمواجهة انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمواطنين (3.300 مليون درهم) وكذا لتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 في شقها المتعلق بالتسيير (130 مليون درهم).

وعلاوة على ذلك، تم فتح اعتمادات إضافية قدرها 17.000 مليون درهم، خلال السنة المالية، بموجب قرار لوزير المالية، على مستوى الفصل المذكور. وقد خصصت هذه الاعتمادات لتغطية جزء من تكاليف المقاصة برسم سنة 2023 (13.000 مليون درهم) ولتمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية (4.000 مليون درهم).

كما فتحت اعتمادات إضافية أخرى بمرسوم ناتجة عن اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية بمبلغ 416,55 مليون درهم.

وقد بلغت الاعتمادات الملتمزم بها برسم فصل التسيير للتكاليف المشتركة إلى غاية 31 ديسمبر 2023، ما مجموعه 59.230,07 مليون درهم، مع احتساب الاعتمادات الإضافية المفتوحة، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 99,51%.

بالنسبة لسنة 2024، بلغت الاعتمادات المسجلة في فصل التسيير للتكاليف المشتركة، ما قدره 34.820 مليون درهم.

وقد ناهزت الاعتمادات الملتمزم بها برسم هذا الفصل إلى غاية فاتح يونيو 2024، ما قدره 12.189,47 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بـ 35,01%.

II- ميزانية الاستثمار للتكاليف المشتركة: أداة لدعم تفعيل الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع المهيكلية

تخصص الاعتمادات المسجلة بفصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، أساسا، لإنجاز تحويلات مالية لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخرينة والمؤسسات والمقاولات العمومية، بالإضافة إلى تسديد مساهمة وزارة الاقتصاد والمالية في تمويل عدة مشاريع مهيكلية ذات طابع اقتصادي واجتماعي.

وقد بلغت الاعتمادات المبرمجة برسم الفصل المذكور لسنة 2023، ما قدره 40.374,37 مليون درهم، أخذا بعين الاعتبار الاعتمادات الإضافية المفتوحة بمرسوم، البالغة 6.570 مليون درهم، والموجهة لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب على شكل مخصصات من الرأسمال (4.000 مليون درهم)، ولتمويل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 (1.500 مليون درهم) وكذا لتغطية النفقات المتعلقة بتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023-2026 في شقها المتعلق بالاستثمار (1.070 مليون درهم).

وعلاوة على ذلك، تم الرفع بقرار لوزير المالية، من الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة لسنة 2023 بمبلغ إجمالي قدره 12.622,92 مليون درهم نتيجة فتح اعتمادات إضافية تم تخصيصها، أساسا، لتمويل الحسابين المرصدين لأموال خصوصية المسميان "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" (5.900 مليون درهم) والحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الصندوق الوطني لتنمية الرياضة" (2.000 مليون درهم)، وكذا لأداء الشطر الثالث من المخصصات من الرأسمال المدفوعة من طرف الدولة برسم سنة 2023 لفائدة المكتب الوطني للسكك الحديدية (1.000 مليون درهم)، بالإضافة إلى تمويل مشاريع تعزيز التزويد بالماء الشروب لجهة الدار البيضاء - سطات (1.000 مليون درهم).

وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها برسم الفصل المذكور إلى غاية متم السنة المالية 2023، ما مجموعه 52.974,08 مليون درهم، أخذا بعين الاعتبار الاعتمادات الإضافية المفتوحة، أي بنسبة تنفيذ تقدر بحوالي 99,96%.

فيما يخص سنة 2024، فقد بلغت الاعتمادات المفتوحة برسم فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، ما قدره 43.912 مليون درهم، بما في ذلك مبلغ 7.500 مليون درهم يمثل الاعتمادات الإضافية المفتوحة بمرسوم والمخصصة لدعم بعض المؤسسات والمقاولات العمومية قصد تحسين وضعيتها المالية والمساهمة في تمويل مشاريعها الاستراتيجية.

أيضا، تم فتح اعتمادات إضافية بما مجموعه 2.500 مليون درهم، بموجب قرار لوزير المالية، خلال الفترة الممتدة من فاتح يناير وإلى غاية فاتح يونيو 2024. ومكنت هذه الاعتمادات، على الخصوص، من تمويل الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "الصندوق الوطني لتنمية الرياضة". وقد بلغت الاعتمادات الملتزم بها في إطار فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة، إلى غاية فاتح يونيو 2024، ما يناهز 17.132,43 مليون درهم، أي بنسبة تنفيذ تقدر بحوالي 37%.

III- توقعات ميزانية التكاليف المشتركة لسنة 2025

يبلغ حجم الاعتمادات المتوقعة بموجب مشروع قانون المالية لسنة 2025 برسم فصلي التسيير والاستثمار من ميزانية التكاليف المشتركة، على التوالي، 48.112 مليون درهم و43.602 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا، تباعا، بحوالي 38% و20% مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة في قانون المالية لسنة 2024.